دور مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد في فلسطين (أمان نموذجاً)

تقديم: هامة زيدان

مديرة العمليات في ائتلاف أمان

ورقة مقدمة للمؤتمر الدولي الرابع 2022

" مكافحة الفساد مسؤولية وطنية جماعية"

تكاملية.... انتماء... مسؤولية... التزام

مقدمة

لعبت مؤسسات المجتمع المدني الفلسطينية دوراً محورياً وهاماً في حياة المجتمع الفلسطيني منذ زمن بعيد، سبق نشوء السلطة الوطنية الفلسطينية، حيث تمّ تنظيمها منذ العهد العثماني في القانون الصادر لسنة 1327 هجرية، واستمر العمل بها فترة الانتداب البريطاني، ومن ثمّ تمّ تنظيمها في الضفة الغربية فترة وجود الحكم الأردني، وفي قطاع غزة إبّان فترة الإدارة المصرية. حيث أسهم العمل الأهلي بشكل مباشر في رعاية احتياجات الأعداد الكبيرة من اللاجئين الفلسطينيين. ومع قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية، وزيادة عدد هذه الجمعيات وحجمها، وزيادة نفقاتها وأنشطتها، عملت السلطة على إعادة النظر في القوانين السائدة، وأصدرت القانون رقم (1) لسنة 2000 للعمل على تنظيم أنشطته، ودعت المؤسسات ذات العلاقة للتكيّف مع القانون الجديد.

حرصت مؤسسات المجتمع المدني منذ نشأتها على تعزيز صمود المواطن الفلسطيني على أرضه من جهة وفضح ممارسات الاحتلال وانتهاكاته المستمرة من جهة أخرى، ولهذا ولخصوصية التجربة يمتاز المجتمع المدني الفلسطيني بخبرته العالية وتاريخه الطويل الذي ميّزه عن مؤسسات المجتمع المدني في المنطقة والعالم.

بعد نشوء السلطة الوطنية الفلسطينية، استمرت مؤسسات المجتمع المدني في دعم مؤسسات السلطة الوطنية الناشئة ومشاركتها التجارب ومساندتها في تقديم الخدمات للمواطنين وما زالت تلعب هذا الدور. ومن ناحية أخرى، عملت مؤسسات المجتمع المدني كشريك للمؤسسات الرسمية في عملية بناء الدولة وفق أسس ديمقراطية تحترم الحرّيات وتصون الحقوق، وعليه اتسمت مراحل التأسيس بالتشاركية في صياغة الأنظمة والقوانين، وبالتأكيد أسهم وجود المجلس التشريعي في تعزيز هذا النهج التشاركي. من ناحية أخرى أُضيفت مهمة جديدة لمهام مؤسسات المجتمع المدني تمحورت حول رفع وعي المواطنين بحقوقهم وتمكينهم من الأدوات اللازمة لحماية هذه الحقوق، كما أصبح من مهام مؤسسات المجتمع المدني أيضاً تعزيز الدور الرقابي على مؤسسات الدولة من ناحية احترام حقوق الإنسان وحسن إدارة المال والشأن العام.
وعليه، ظهرت على الساحة الفلسطينية مؤسسات مجتمع مدني بمهام جديدة ركزت على رفع وعي المواطنين بمفاهيم النزاهة والشفافية والمساءلة ومكافحة الفساد وتعزيز الدور الرقابي لمؤسسات المجتمع المدني وتفعيل المساءلة المجتمعية. حيث تعمل مؤسسات المجتمع المدني على بناء ثقافة مجتمعية وقيم وممارسات أساسها احترام مبدأ المواطنة، والحفاظ على المال العام، وتفعيل المشاركة الواسعة في الشأن العام، ومكافحة الفساد ومساءلة الفاسدين.

دور مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد
"أمان نموذجاً"

أظهرت التجارب الدولية أنّ فرص الفساد تزداد في مراحل الصراع وفي مراحل بناء مؤسسات الدولة وفي مراحل إعادة الإعمار لأسباب مرتبطة بعدم اكتمال المنظومة القانونية، تتمثل بالتداخلِ الكبير بين القطاع الخاص والعام، والارتفاعِ في حجم الطلب على الخدمات والمساعدات مترافقاً مع قلة الإمكانيات، بالإضافة إلى أسباب مرتبطة بالظروف السياسية والاقتصادية وغيرها.

وعليه، ونظراً لخصوصية الحالة الفلسطينية تبذل المنظمات الأهلية الفلسطينية جهوداً متنوعة في مجال تحسين واقع النزاهة والشفافية والمساءلة في عملها من جهة، ودورها في مكافحة الفساد وتعزيز المساءلة في إدارة الشأن والمال العام من جهة أخرى.

ونظراً لغياب المجلس التشريعي الفلسطيني أداة المساءلة الرئيسية عن الواقع الفلسطيني، أصبحت مسؤولية مؤسسات المجتمع المدني أكبر، حيث أصبحت هذه المؤسسات تعمل على تفعيل رقابتها ومساءلتها في محاولة لسد جزء ضئيل من فراغ كبير تركه غياب المجلس التشريعي. وهذا الواقع فرض على قطاعات المجتمع بشكل عام المزيد من التعاون والتشبيك والتكامل في العمل للحدّ من تحديات هذه المرحلة، وهو أيضاً ما يتطلب توفّر مقوّمات هذه الشراكة والأدوار وتوفير المساحة اللازمة لعمل كلّ طرف في إطار القانون.

وقد كان وما زال لمؤسسات المجتمع المدني دورٌ واضحٌ في المشاركة في عملية تعزيز نظام النزاهة الوطني ومكافحة الفساد، وسأركز في هذا الجزء على ائتلاف أمان كنموذج لمؤسسة مجتمع مدني أسهمت في هذه العملية، وذلك من خلال مجموعة من البرامج والتدخلات سنستعرض فيما يلي أهمَّها:

أولاً: تشخيص واقع النزاهة ومكافحة الفساد في فلسطين

عمد ائتلاف أمان منذ نشأته على توفير التقارير التشخيصية لواقع النزاهة ومكافحة الفساد في فلسطين في كافة المجالات ذات العلاقة بإدارة المال والشأن العام، وقد أصبح مرجعاً واضحاً للمعرفة عند الحديث عن واقع النزاهة ومكافحة الفساد في فلسطين، من خلال تقاريره التشخيصية في مختلف المجالات وما شملته من توصيات واضحة ومحددة لأصحاب القرار. ومن الأمثلة الواضحة عن هذه التقارير التي أصبحت مرجعاً "تقريرُ واقع النزاهة ومكافحة الفساد السنوي" الذي يحرص ائتلاف أمان على إصداره منذ أربعةَ عشرَ عاماً، و"النظامُ الوطني للنزاهة" و"مقياسُ النزاهة الوطني" وغيرُها من التقارير والدراسات التشخيصية التي تشخّص واقعَ النزاهة ومكافحة الفساد في عمل المؤسسات العامة، كالكهرباء والاتصالات والأراضي والغاز فضلاً عن إعداد سلسلة من المقاييس العامة كمقياسِ النزاهة الوطني، والخاصةِ كمقياس النزاهة في قطاع الأمن، والهيئات المحلية، إضافةً للعديدِ من الدراسات والتقارير الخاصة بإدارة الموارد الطبيعية كالبترول، والاتصالات والغاز وتقارير فحص حسن إدارة المال العام وغيرها من التقارير التي غطّت معظم المجالات الهامة ذات العلاقة بالعمل العام والأهلي الفلسطيني، وحددت توصيات واضحة لاتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز نظام النزاهة ومكافحة الفساد في كلّ مجال تمّ استهدافه.

أسهمت هذه التقاريرُ وهذا الإنتاجُ المعرفي في تعزيز منظومة النزاهة ومكافحة الفساد من خلال التالي:

- تبنّي الحكومات الفلسطينية مجموعة من التوصيات الصادرة عن التقارير، وعكسها من خلال قوانين وأنظمة وإجراءات.

- إنشاء هيئة مكافحة الفساد، حيث عمل ائتلاف أمان بشكل مكثف بالضغط والمطالبة بإنشاء هيئة مكافحة الفساد كونها أحد المتطلبات الخاصة بإنفاذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. وقد حشد ائتلاف أمان جهوده مع مؤسساته الشريكة للمطالبة بإنشاء الهيئة، وقد نجح في تحقيق هذا المطلب بعد المسيرة الجماهيرية التي قادها لمكتب الوزراء في شهر 12 من عام 2009 وبمناسبة اليوم العالمي لمكافحة الفساد في أخذ قرار بالموافقة من رئيس الوزراء لإنشاء الهيئة.

- كانت التقارير التشخيصية المعدّة من المراجع الأساسية التي أسهمت في تطوير الخطة الوطنية عبر القطاعية لمكافحة الفساد التي أسهم ائتلاف أمان في إعدادها مع هيئة مكافحة الفساد.

- سلطت نتائج التقارير الضوء على الاحتياجات، وقد عمل ائتلاف أمان على تطوير سلسلة من خطة التدخل الخاصة بتعزيز التدابير الوقائية التي شملت الأدلة الاسترشادية، ومدوّنات السلوك التي أسهمت في بناء قدرات العاملين في القطاع العام والأهلي وتعزيز التدابير الوقائية لمكافحة الفساد.

- بناء خطط إصلاح تعكس التوصيات الصادرة عن التقارير التشخيصية (خطة الإصلاح المالي مؤخراً كانت من الأمثلة الواضحة على اعتماد التقارير التشخيصية عند بناء خطط الإصلاح).

- شكلت هذه التقارير بيتاً للخبرة ومراجعَ للباحثين والإعلاميين وجميع المهتمين بالتعرّف على واقع النزاهة ومكافحة الفساد في فلسطين.

ثانياً: رفع الوعي والتمكين والتشبيك

كان استنفار وإثارة الاهتمام بمنظومة النزاهة ومكافحة الفساد لدى مختلف الفئات المجتمعية وخلقُ ثقافةٍ وحراكٍ مجتمعي رافضٍ للفساد، ومحافظٍ على المال والممتلكات العامة بروح المبادرة الذاتية والتطوعية، أحد أهم التدخلات التي نفذها ائتلاف أمان خلال السنوات السابقة وما زال، حيث يعمل ائتلاف أمان على إخراط أكبر قدر من المواطنين والمؤسسات الأهلية ومؤسسات الإعلام في جهود مكافحة الفساد، وتعزيز نظام النزاهة الوطني سواء من خلال الإبلاغ عن حالات الفساد أو الرقابة والانخراط في جهود المساءلة على الشأن والمال العام.

إنّ عملية رفع الوعي في إئتلاف أمان والتي ترتكز على (التمكين، ونقل المعرفة والتشبيك والتحفيز) هي تدبير **وقائيٌ للتحصين المجتمعي ضدّ الفساد**، ووسيلةٌ للتشبيك وتحفيزٌ للمواطنين على الانخراط في الجهود الرامية لمكافحة الفساد وتعزيز المساءلة.

تتحمل مؤسسات المجتمع المدني مسؤولية رفع وعي المواطنين وتحفيزِهم للانخراط في جهود مكافحة الفساد، وتتعاون مؤسسات المجتمع المدني لتحقيق هذا الهدف. وعليه ولإيماننا أنّ عملية مكافحة الفساد هي عملية تشاركية، قام ائتلاف أمان بالعمل على:

- **التشبيك والتضمين مع مؤسسات المجتمع المدني والإعلام**

يعمل ائتلاف أمان على تنمية قدرات مؤسسات المجتمع المدني في مجال تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد من خلال العمل على حقل متقاطع مع كافة الحقول التي تعمل بها المؤسسات الأهلية ألا وهو مكافحة الفساد.

وعلى ضوء ذلك، يرى ائتلاف أمان –ونتيجةً لضعف منظومة المساءلة– أنّ دورَ مؤسسات المجتمع المدني في عملية مكافحة الفساد من خلال رفع الوعي وتعزيز الدور الرقابي والمساءلة المجتمعية هو دورٌ هامٌ وحيويٌ في هذه المرحلة بشكل خاص. ولهذا تبنّى أمان ومنذ عدة سنوات، مبدأ أهمية بناء شراكات وتحالفات مع مؤسسات أهلية تتمتع بالمصداقية والرغبة في المشاركة في هذا الجهد الوطني ضدّ الفساد من خلال إطلاق برنامج الشراكة الذي يشتمل على ثلاثة محاور رئيسية:

- العملُ على تعزيز منظومة النزاهة ومكافحة الفساد في عمل المنظمات الأهلية الشريكة (الحوكمة الداخلية) باعتبار أنّ تحصينَ البيتِ الداخلي هو شرطٌ أساسيٌ للنجاح في مواجهة الفساد.
- العملُ على تضمين منظومة مكافحة الفساد بالتركيز على المساءلة الاجتماعية في برامجِ واستراتيجياتِ عملِ المؤسسات الشريكة.
- تنفيذُ مبادرات مشتركة ما بين أمان والمؤسسات الشريكة، بهدف الاستفادة من إمكانيات كلِّ طرف وبشكل خاص في مكافحة الفساد في القطاع الذي تنشط فيه المؤسسة الشريكة من جهة، وفي القدرة الأكبر على الوصول إلى الفئات المستهدفة لهذه المؤسسات من جهة ثانية، وفي تعزيزِ ثقافة العمل المشترك وبشكل خاص في عملية الضغط والمناصرة والحملات على صعيد وطني من جهة ثالثة.

وقد حقّق ائتلاف أمان العديد من النجاحات في هذا المضمار، والتي يمكن البناءُ عليها والاستفادةُ من الدورس، والعملُ على تذليل التحديات التي برزت خلال الفترة السابقة من الشراكات والتحالفات التي أبرمها أمان مع العشرات من المؤسسات الأهلية في كلٍّ من الضفة الغربية وقطاع غزة.

- إضافة إلى ذلك وبالتعاون مع المؤسسات الإعلامية، أنتج ائتلاف أمان تقارير صحفية استقصائية، حيث يولي ائتلاف أمان للصحافةِ والصحفيينَ اهتماماً خاصاً وتدخلات خاصة في برامجه، فبالإضافة إلى تشكيل شبكةٍ للإعلاميين وتخصيصِ الدورات التدريبية لهم، وإنتاج الأدلة التوعوية لإدماج مكافحة الفساد ضمن عملهم، يعمل أمان بالاشتراك مع مؤسسات إعلامية فاعلة على إنتاج تحقيقات استقصائية تمسّ المواطنين، ويتزامنُ معها إنتاجُ أعمالٍ إعلامية مرئية ومسموعة ذاتِ جودة عالية تُسائل أصحاب الشأن عن مسؤولياتهم وترفع وعي المواطنين بدورهم الرقابي. وقام ائتلاف أمان مؤخراً وبالتعاون مع مركز تطوير الإعلام في جامعة بيرزيت، بإصدار مساق التحقيقات الاستقصائية في مكافحة الفساد والذي يجري تبنيهِ في كليات الإعلام من قبل عدد من الجامعات الفلسطينية.

- **استهداف المواطنين مباشرة من خلال حملات رفع الوعي**

رفعُ وعي المواطنين من خلال الزياراتِ الميدانية والحملاتِ عبر وسائلِ الإعلامِ التقليدية ووسائلِ التواصل الاجتماعي والمحاضراتِ العامة، والدوراتِ التدريبية، وغيرِها من أنشطة رفع الوعي التي أسهمت في إخراط المواطن الفلسطيني في عملية مكافحة الفساد، حيث ركزت الحملاتُ على توضيح أثر الفساد على المواطنين وإظهار الدور الهام للمواطنين للحدّ منه ورفض المشاركة فيه.

بالإضافة إلى ذلك، ولأنَّ عمليةَ مكافحة الفساد يجب أن تكون جزءاً من ثقافة المجتمع، فقد عمد ائتلاف أمان للعمل مع الجامعات والمدارس لتبني مناهجَ تبني ثقافةَ مكافحة الفساد لدى الأطفال من خلال المناهج والمبادرات التي يتمّ تنفيذها مع المؤسسات

الشريكة لأمان، ولدى الشباب من خلال المساقات الجامعية المعتمدة الهادفة إلى تمكينهم من المفاهيم وتعريفهم بالأدوات اللازمة لمكافحة الفساد.

ولتشجيع المواطنين على الإبلاغ عن الفساد، يوفّر ائتلاف أمان خدمةَ الدعمِ والإرشادِ القانوني المجانية لضحايا الفساد والمُبلغين عنه، وقد أسهم هذا المركز برفع وعي المواطنين بتعريف الفساد، وكان هذا واضحاً في تراجع حجم القضايا التي لا تُصنَّف فساداً مقابل ارتفاع عدد القضايا ذات العلاقة بمنظومة النزاهة ومكافحة الفساد. كما أسهمت حملاتُ رفع الوعي والزياراتُ الميدانية التي ينفذها أمان في رفعِ عدد المبلغين الشهود مقابل المبلغين ضحايا الفساد. وقد خصص ائتلاف أمان وفي احتفال سنوي بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة الفساد جوائزَ للمبلغين عن الفساد والإعلاميين والباحثين الذي يسلطون الضوء على قضايا الفساد وآليات مكافحته.

ثالثاً: تفعيلُ الدور الرقابي والمساءلة المجتمعية والحشد ضدّ الفساد

يتطلبُ التغيير لخلق مجتمع فلسطيني خالٍ من الفساد دوراً نشطاً للمجتمع المدني بكافة مكوناته (مواطنون، وإعلام، ومؤسسات أهلية، ونقابات واتحادات وأحزاب سياسية) في الرقابة والمساءلة عن الأداء العام كجزءٍ من الدعم المدني والمشاركة المدنية في الحكم وفي صنع السياسات والتأثير في القرارات العامة. وحتى يتمكن المجتمع المدني من القيام بدوره في المساءلة يجب أن تتوفر له المعرفةُ والأدواتُ والبيئةُ المواتيةُ لكشف الفساد والرقابة والمساءلة على الشأن العام.

تواجه منظمات المجتمع المدني تحدياً يتمثل في غياب المجلس التشريعي وتفردِ السلطة التنفيذية بإصدار قراراتٍ بقوانين، وأنظمةٍ ولوائحَ دون مشاورات مع المجتمع المدني، وهنا لا بدّ من الإشارة إلى أنّ الشراكة بين الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني من الممكن وصفها بعلاقة المد والجزر، فأحياناً تتصف العلاقة بتشاركية وانفتاح وفي أحيان كثيرة أخرى يغلب عليها طابعُ الانغلاقِ والتفردِ وغيابِ النهج التشاركي، فالشراكةُ بمفهومها الواسع تتطلب اعتمادَ سياسةٍ واضحةٍ وممأسسةٍ مستدامةٍ ومعلنةٍ من قبل الحكومة، تقرُّ بدور مؤسسات المجتمع المدني في المشاركة الفعّالة في صنع السياسات وتحديد الأولويات والمساءلة على إدارةِ المال والشأن العام.

يؤثر الفساد بشكل مباشر وغير مباشر على القطاعات والفئات المستهدفة التي تعمل بها كافة المؤسسات الأهلية كالحقّ في التعليم والصحة ودور الشباب والإعلام وذوي الإعاقة والمزارعين والنساء، وغيرها من الأمثلة، وبالتالي يمكنُ لكلِّ مؤسسة أهلية ودون الخروج عن حدود حقلها التخصصي أن تسهم في الحدّ من أثر الفساد في الحقل الذي تعمل فيه من خلال تضمين منظومة المساءلة وأدواتِها في برامجها للرقابة على نزاهة وشفافية أداء القطاع العام في المجال الذي تعمل به، وتعزيزِ ثقافة المساءلة المجتمعية وإخراط الفئات التي تستهدفها فيها من جهة أخرى.

وعليه وفي ظلّ هذا الواقع الصعب تقوم مؤسسات المجتمع المدني بدور رقابي يتجسد بعدةِ أشكالٍ من التدخلات منها:

- **الخطابات المباشرة مع المسؤولين:** يفضل أمان دائماً مخاطبة ومساءلة المسؤولين عن أيّ قضية تتوارد إليه، إذ يفضل دائماً الطرق المباشِرة والقصيرة للحصول على الأجوبة من مصادرها.

- **حملات الضغط** على السلطة السياسية الحاكمة وصناع القرار (بإصدار أوراق مواقف وعقدِ مؤتمرات صحفية ومؤتمراتٍ متخصصة، لنقاش القضايا العامة التي يغيبُ عن إقرارها النهجُ التشاركي، ولا تخضعُ للنقاش المجتمعي، حيث تكثر هذه التدخلات عند إقرار القوانين والأنظمة بمعزل عن إشراك مؤسسات المجتمع المدني في نقاشها).

- **عقد جلسات المساءلة والاستماع: يُعتبر** عقد جلسات استماع ومساءلة من أهم أدوات تعزيز الدور الرقابي والمساءلة المجتمعية، وقد نشط المجتمع المدني في عقد هذا النوع من الجلسات مع مستويات مختلفة من موظفي القطاع العام ومسؤوليه.

- **خلق حراك مجتمعي من خلال تشكيل تحالفات وشبكات المساءلة:** لتحقيق أكبر قدر من المساءلة الفعّالة، يعمل ائتلاف أمان بشكل مستمر على تشكيل تحالفات من مؤسسات المجتمع المدني العاملة في كافة القطاعات، وذلك لإشراك كافة الأطياف في المجالات التي قد لا يستطيع الائتلاف الوصول إليها بذات الفعالية، وذلك لتفعيل عملية بناء نظام ديمقراطي وطني تتضافر فيه الجهود الرسمية والشعبية لبلورة السياسات العامة والمبادئ ذات العلاقة بمتطلبات استقرار النظام العام والعلاقة بين الأطراف في المجتمع. و**من أهم التحالفات التي أنشأها الائتلاف:**

✓ **الفريق الأهلي لدعم شفافية الموازنة والذي يشكل مثالاً ناجحاً لتحالف مؤسسات المجتمع المدني للمساءلة،** وتتمثل أهدافه بتعزيز الشفافية من خلال نشرِ المعلومات الخاصة بالسياسة المالية والإنفاق الحكومي وإيرادات السلطة، وتعزيزِ نظم المساءلة حول النفقات والإيرادات العامة، وإشراكِ مؤسسات المجتمع المدني في رسم السياسات المالية للسلطة الفلسطينية، وتحديدِ أولويات الإنفاق والتطوير والخطط الوطنية القطاعية إضافة إلى رفع وعي المواطن الفلسطيني بأحكام قانون الموازنة السنوي، وطرقِ المشاركة في وضع السياسات المالية والرقابة عليها لتمكينه من المساءلة حولها.

✓ **المنتدى المدني لتعزيز الحكم الرشيد في المؤسسة الأمنية** الذي تمّ إنشاؤه في العام 2014، ويهدف إلى إشراك مؤسسات المجتمع المدني في الرقابة المجتمعية والمساءلة على أعمال قطاع الأمن. تتضمن أنشطة المنتدى المدني لتعزيز الحكم الرشيد في قطاع الأمن العديدَ من التدخلات التي تهدف إلى تعزيز حوكمة مؤسسات وأجهزة الأمن الفلسطيني من جهة، وتعزيزِ ثقافة وممارسة المساءلة المجتمعية من قبل مؤسسات المجتمع المدني والإعلام والمواطنين من جهة أخرى. وفي هذا الإطار، شملت التدخلات إعدادَ مجموعة من المساهمات البحثية التي هدفت إلى رفد المؤسسة الأمنية والأطرافِ ذاتِ العلاقةِ بمجموعة من التوصيات التي من شأنها إحداثُ التغييرِ والتحسينِ في منظومةِ النزاهةِ وذلك كمساهمةٍ من مؤسسات المجتمع المدني، بالإضافة إلى تنفيذ مجموعةٍ من مبادراتِ المساءلةِ المجتمعيةِ من قِبَلِ المؤسسات الأعضاء، والتي تمّ تصميها وفقَ

مخرجاتِ عملِ وتوصياتِ المنتدى، وأنشطةِ رفعِ الوعي والتمكين، وحملاتِ الضغطِ والمناصرة، علاوةً عن المأسسةِ والتطويرِ المؤسسي المستمرِ للمنتدى ومؤسساته.

- ✓ ومن ضمن التحالفات التي عمل ائتلاف أمان على تأسيسها وبنائها أيضاً: شبكةُ أكاديميين وباحثين ضد الفساد، وبرلمانيون فلسطينيون ضدّ الفساد، وشبكةُ الإعلاميين للنزاهة والشفافية، وشبكةُ المساءلة الاجتماعية في العالم العربي، وشبكةُ "مدونون ضد الفساد"، شبكةُ نساء ضد الفساد. كما يشارك ائتلاف أمان كعضو في تحالفات أنشأتها مؤسسات المجتمع المدني كالتحالف الخاص بالرقابة على التشريعات، والتحالف الخاص بالرقابة على الانتخابات، والائتلاف الأهلي لإصلاح القضاء وحمايته وغيرها.

وقد استطاعت هذه التحالفات ممارسة الدور الرقابي والضغط لإحداث التغيير في مجالات مختلفة.

حملاتُ المساءلة: يعمل أمان بشكل مستمر ودائم على تصميم حملات مساءَلة باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام التقليدية، وذلك لزيادةِ ورفعِ وعيِ المواطنين وتشجيعِهِم على محاسبة المسؤولين حول قضايا متعلقة بمواضيع النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد. ويتمّ تصميم هذه الحملات وتوجيهُها لأكثرِ القطاعاتِ المتأثرةِ بها مثل: حملاتِ الانتخابات (لضمانِ منعِ تدخلِ الجهات الرسمية في عملية الانتخابات)، وحملةِ تعزيزِ شفافيةِ الموازنةِ العامةِ، وحملاتٍ للضغطِ لإقرارِ حقِ الوصولِ للمعلومات، وتعزيزِ النزاهة والشفافية في توزيع المساعدات، وحملةِ المطالبةِ بمنعِ استخدام المركبات العامة لأغراض شخصية وغيرها.

- ✓ **التقارير التشخيصية:** يعمل أمان بشكل دوري على استكشاف وتقصّي بيئة النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد في عمل المؤسسات العامة، وذلك عن طريق تقاريرَ بحثية تشخيصية يتمّ فيها تقييمُ مدى التزام تلك المؤسسات بمعايير النزاهة ومكافحة الفساد. كما يُصدر ائتلافُ أمان تقريراً سنوياً حولَ واقع النزاهة ومكافحة الفساد في فلسطين وهو تقريرٌ سنويٌ يشخصُ واقعَ مكافحة الفساد في كلّ عام.
- ✓ **التحقيقات الاستقصائية:** يُعتبر إنتاجُ التحقيقات الاستقصائية من الوسائلِ التي بدأت مؤسسات المجتمع المدني ومنها ائتلافُ أمان بالاعتمادِ عليها لتسليطِ الضوءِ على قضايا الفساد، والضغطِ لإحداثِ التغييرِ وتفعيلِ الرقابة عليها، وذلكَ بالتعاونِ مع الصحفيينَ الاستقصائيينَ والمؤسساتِ الإعلامية.

رابعاً: نقلُ التجاربِ دولياً، وتعزيزُ موقعِ فلسطين في المحافلِ الإقليمية والدولية

> *....."ويجب عليها(الدول) أن تتعاون معاً بدعم ومشاركة أفراد وجماعات خارج نطاق القطاع العام، كالمجتمع الأهلي والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المحلي، إذا كان يُراد لجهودها في هذا المجال "مكافحة (الفساد) أن تكون فعالة"*
> *من ديباجة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد*

يَعتبر ائتلاف أمان أيضاً، وكما جاء في ديباجة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد أنّ الحدّ من الفساد لم يعد شأناً محلياً بل هو ظاهرة عبر وطنية تمسُّ كلّ المجتمعات والاقتصادات، ما يجعل التعاونّ الدوليَّ على منعِهِ ومكافحتِهِ أمراً ضرورياً. كما يرى الائتلاف أن اتّباع نهج شامل ومتعددِ الجوانب للوقاية من الفساد وتقليل فرصه وزيادةِ مناعةِ المؤسساتِ العامةِ والمسؤولينَ والعاملينَ وهو ما يعرفُ بـ "نظام النزاهة الوطني الفعال" والذي يشمل سلطاتِ ومؤسساتِ الدولةِ الرسمية جميعِها (القطاع العام)، إضافةً إلى منظمات المجتمع المدني هو أمرٌ لازمٌ لمنع الفساد ومكافحته بصورة فعالة.

يلعب ائتلاف أمان دوراً هاماً على المستوى الإقليمي والدولي كبيتِ خبرةٍ فلسطينيٍ لمكافحةِ الفسادِ وهو معتمدٌ من منظمة الشفافية الدولية. حيث استطاع ائتلافُ أمان نقلَ تجاربِه في تعزيز نظام النزاهة ومكافحة الفساد إلى شركائه على المستوى الإقليمي والدولي. كما يحرص ائتلاف أمان على نقل التجارب الدولية وتوطينها بما يخدم تعزيزَ نظامِ النزاهةِ الوطنيٍ والنزاهةِ السياسيةِ ومكافحةِ الفساد.

فقد حرص أمان على الاستفادة من التجارب الدولية وكان أبرزهَا العملُ توطين التقارير التشخيصية كمقياس النزاهة الوطني، ومقياسِ النزاهة في قطاع الأمن وغيرها من التقارير، كما حرص ائتلاف أمان على عكس توجهاتِ منظمة الشفافية الدولية فلسطينياً، ومثالُ ذلك تبني التوجيهات الخاصة بإدارة جائحة كورونا والضغطُ لاعتمادها محلياً في عملية إدارة الجائحة. كما قام ائتلاف أمان بنقل تجاربه الناجحة لمؤسسات المجتمع المدني العاملة في مكافحة الفساد كتجربته في إنشاء الائتلافات والشبكات (كالفريقِ الأهلي لدعم شفافية الموازنة العامة، والمنتدى المدني لتعزيز الحكم الرشيد في قطاع الأمن). إضافة إلى ذلك، عمل ائتلاف أمان على نقل تجربته في تعزيز التدابير الوقائية داخل القطاع العام والمؤسسات الأهلية إقليمياً. وما زال ائتلاف أمان يمثلُ واحداً من أقوى فروع منظمة الشفافية الدولية على مستوى المنطقةِ والعالمِ ومرجعاً أساسياً وبيتَ خبرةٍ للعديدِ منها.

التحدياتُ التي تواجه دورَ مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد

1. الاحتلال الإسرائيليُ ومحاولتُه إضعافَ مؤسساتِ المجتمع المدني الفلسطينيةِ ومحاربتَها.
2. غيابُ المجلس التشريعي وتغييبُ أداة المساءلةِ الرسميةِ الأهمِ عن المجتمع الفلسطيني، الأمرُ الذي ضاعفَ من حجمِ المسؤولياتِ الملقاةِ على عاتقِ مؤسسات المجتمع المدني.
3. الانقسامُ وما نتج عنهُ من وجود سلطتيْن سياسيتيْن، ما شتت جهودَ مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد.
4. تفرّدُ السلطة التنفيذية بإصدار قراراتٍ بقوانين وأنظمةٍ ولوائحَ دون مشاوراتٍ مع المجتمع المدني بشكل عام وبغيابٍ للنهجِ التشاركي.
5. محاولاتُ السلطة الحاكمة التضييقَ على حريةِ ونطاقِ عملِ منظماتِ المجتمع المدني.
6. تراجعٌ في الشفافية في نشرِ المعلومات العامة، وصعوبةُ الحصول عليها.
7. تراجعُ الفرصِ التمويليةِ لبعضِ مؤسسات المجتمع المدني قد يؤثر على قدرتها على الاستمرار في العمل.
8. عددُ مؤسساتِ المجتمعِ المدنيِ التي تعملُ في مجالِ تعزيزِ النزاهةِ ومكافحةِ الفسادِ ما زال ضئيلا.